

في ان شرطيات و التقييدية

موضوعه كونه موضوعا بقرينة له ولا حكمه وان شرطيات الشرطيات
 وفيه نظر لا اوله جازم نظرات بعض الجملات وهو كون زبده قائم
 وزبده قائم ايضا وزبده ليس قائم وكذا ان طين يتقبل شيئا قريبا
 يخرج عن تعريف الجملات فلا يكون قريبا جامعاً ودخول تعريف
 الشرطيات فلا يكون هو ما نفا وقد وجب ان لا يكون كذا جامعاً
 وما نفا حصره حلف وجب عنه بان المراد بالمراد في تعريف الخلية
 انتم من يكون بالعين كزبده قائم وبالنعوة وهو الذي يمكن ان يوضع
 الكثرة موضعها والاطراف في القضا بالذكر وان لم يكن شرطاً
 بالفعل الا انه يمكن ان يعتبر عنها بالحق فاعرفه والغالب ان هذا
 ذلك وهو موضع قول العرف ذلك بخلاف الشرطيات فلا يمكن
 ان يعتبر عن اطرافها بالحق فاعرفه فلا يقال فيها ان شرطيات
 هذا التعريف تكمل التعريف بل يقال ان تحقق هذه التعريفات تحقق تلك
 التعريفات والمصلحة وانما ان تحقيق هذا التعريف او تحقيق تلك التعريف
 وهي ليست بالحق فاعرفه ويلاحظ ان يمكن التعبير عن طرفي الشرطية كقولنا
 واقعة ان يقال هذا المعلوم لذلك فالمصلحة وذلك مع انه لا يمكن في
 المفصلة فقال الشرطيات في تعريف كذا بناء على جواب المذكور قال
 كقولنا ان كانت الشرطية فالتب لوجوده قال فانه حكم في هذه التعريفات

موضوعه كونه بقرينة والمجازي ان يكون هي موضوعه لا احد هما
 دون الاخر فان قرب على الموضوع المصلحة وعلى الاخر لخلافة
 فيكونها جازم وان في اولى لان المعبر بالقرينة المعقولة وانما المعقولة
 فانما يعتبر للاثر المعقولة فسميت بالقرينة للاثر
باسم المدلول فلهذا كذلك لفظ القول يطابق على المعقولة والمدلول
فالمعقول المعقولة بالقرينة المعقولة والقول المعقول جنس للتعريف
المعقولة قال ثالث زيادة لفظ في قوله كما في التعريف المعقولة وفي
قوله كما في التعريف المعقولة لا يجز عن سب لانه يرم منه ان يكون الشرطي
ظرفا للتعريف فقد المعقولة هو المعقولة بالحق وهو اللفظ المركب
والمعقولة العقل المركب والظرف كل واحد من هما فلا يترتب ان يكون
الشرطي ظرفا للتعريف قال ثالث ول الاقوال التامة في قوله سواء كانت
الاقوال التامة كقوله وقام زيد او ان تتبع كالحرب والعرب
والعرب وسواء كانت الاقوال التامة اضافة كقوله زيد او يولد
كالحرب ان طعن المعقولة لانه ما يبيد في طلب فالمرة
يصح التكوير عليها ومن التي ان يكن هذا الفضل حيز زبده
عن الاقوال التامة قوله اذ التصديق والتكذيب يريان في المعقولة
دون الاشارة والقول التامة لان صدق القول مطابق لحكم

مواضع

Copyright © King Saud University